الأنباء
الثلاثاء 17 مايو 2011

### إحالة الاستجوابات إلى "الدستورية" تنقيح للدستور وتهدف إلى منع النواب من أداء دورهم الرقابي

# البراك يدعو لتشكيل جبهة خليجية شعبية للاعتراض على انضمام الأردن والمغرب إلى دول مجلس التعاون الخليجي

طالب المتحدث الرسمي باسم كتلة العمل الشعبي النائب مسلم البراك الشعب الكويتي باحضار ورقة وقلم لتدوين من يصوّت من النواب بالموافقة على احالة الاستجواب المقدم الى رئيس الوزراء او المقدم الى الشيخ احمد الفهد وأي استجواب آخر الى المحكمة الدستورية او الى اللجنة التشريعية، مشددا على انه اذا تمت الموافقة على ذلك فإنه تنقيح للدستور ومحاولة لمنع النواب من ممارسة دورهم الرقابي، كما دعا البراك الى تشكيل جبهة خليجية شعبية واسعة للاعتراض على انضمام الأردن والمغرب الى دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال البراك في تصريح صحافي بمجلس الأمة امس: عقدت لجنة حماية الأموال العامة اجتماعها الـ 28 امس، اضافة الى 4 اجتماعات للجنة فرعية عقدت قبل ذلك، ليصبح المجموع 32 اجتماعا، وهذا انجاز يسجل لأعضاء اللجنة، مشيرا الى ان اللجنة وجهت الدعوة للاخوة في وزارة الدفاع، لحضور اجتماع الخميس المقبل، المخصص لاستكمال التحقيق في قضية طائرتي الشحن.

وأكد البراك ان التقرير سيتضمن الكثير من المفاجآت والتجاوزات المترابطة بكل مرحلة من مراحلها.

وقال البراك: التقت اللجنة اليوم ببعض الموظفين في ديوان سمو ولي العهد، وبعد الكثير من المناقشات المستفيضة، استطعنا ان نتوصل الى بعض المبالغ غير المعلومة، التي تم تسلمها نقدا، علما ان هناك قرارا صادرا من وزير المالية آنذاك جاسم الخرافي بمنع تسلم اي مبلغ اكثر من 50 دينارا، بينما المبالغ التي توصلنا اليها لا يقل احدها عن 274 ألف دينار.

وأوضح ان اللجنة قررت التوسع في الأمر من خلال توجيه الدعوة لمسؤولين في الديوان الأميري، حيث ستتم دعوة الوكيل عبدالعزيز اسحاق، والوكيل ناصر النخيلان وخولة المعود وأمين الصندوق حمد الحميدي.

كما لفت الى أنه سيتم توجيه الدعوة كذلك لمدير الشؤون الإدارية ومدير الشؤون المالية وأحد المستشارين ومراقب التوصيل في ديوان رئيس مجلس الوزراء، وأعتقد أن المناقشة في تجاوزات ديوان سمو ولي العهد، الذي نكن له شخصيا كل التقدير والاحترام، وهذه ليست مرتبطة بتوليه المسؤولية الآن، إنما منذ أن تولى المسؤولية في فجر شبابه، لكنه واضح أن الأمور مرتبطة بمسؤولين في الديوان الأميري وديوان رئيس الوزراء، ستتم دعوتهم في الأيام المقبلة، حتى نعرف جميع التفاصيل، وبعض المبالغ غير المعلومة التي تم تسلمها بشكل نقدي، أين ذهبت؟

من جهة أخرى، وحول ما يتعلق إذا تمت إحالة استجواب السعدون والعنجري الى المحكمة الدستورية، قال البراك موجها حديثه إلى الشعب الكويتي: «اذا تم هذا الأمر، فهو تنقيح للدستور، ومحاولة لمنع نواب الأمة من ممارسة دورهم الرقابي في الاستجواب، ومو معقول أن كل استجواب لرئيس الوزراء يناقش في جلسة سرية، والحين يريدون احالته إلى المحكمة الدستورية».

واشار البراك إلى أنه في السابق مارست الحكومة الهروب الكبير، عندما نسيت أحد وزرائها داخل القاعة، وبعد أن حل المجلس واستقالة الحكومة وجدوا أنه ليس هناك حل، الا بصعود المنصة، لاسيما عندما وجد رئيس الوزراء أن لديه «أغلبية لمناقشته في جلسة سرية» وشدد البراك على أنه من غير المعقول، احالة الاستجواب الى المحكمة الدستورية، وهي التي اعطت احكاما في المادتين 100 و101 فهل مطلوب في كل استجواب نذهب لتفسير المادتين مرة أخرى؟

مضيفا «بل ان المحكمة الدستورية ذهبت لأبعد من ذلك، وقالت إن الاستجواب عمل من اعمال البرلمان، لا يجوز للمحكمة الدستورية النظر فيه، وفي محاوره، فهل يعقل أن اللجنة التشريعية تملك اختصاصا بنظر الاستجواب في دستوريته أو عدمه، أكثر من المحكمة الدستورية، وأكد أن احالة الاستجواب الى الدستورية أو الى اللجنة التشريعية هي محاولة للالتفاف على الدستور وأقول لأبناء الشعب تيقظوا وجهزوا «ورقة وقلما» لتدوين الأسماء التي ستوافق على إحالة الاستجواب إلى الدستورية أو التشريعية، سواء في استجواب المحمد أو الفهد أو أي استجواب آخر.

حكومة المتنفذين وحكومة الحيتان، هي التي تسببت في التلوث الحادث في أم الهيمان والبحيرات النفطية ولفت الى أن لجنة حكومية مكونة من 5 وزراء وضعت توصيات بأحقية الدولة في أبوفطيرة بالخزينة العامة للدولة، مشيرا الى أن القسيمة على الشارع العام 90 دينارا، وما زاد يجب أن يذهب للخزينة العامة للدولة، ويذهبون إلى التسجيل العقاري، حتى يثبتوا هذه الزيادة، وحجم مساحة المشروع من 2009 إلى 2011 يبلغ 620 ألف متر مربع، فحجم القسائم بها بعد عدم احتساب الشوارع والخدمات وخلافه يبلغ 50٪ أي حوالي 300 ألف متر، لافتا الى ان القسيمة تم بيعها بألفي دينار للمتر، و1910 أخذت بغير وجه حق، وهي للدولة، مطالبا بضرب الـ 1910 في 300 ألف متر حتى يعلم الشعب حجم المبالغ التي أهدرها ناصر المحمد وحكومته، مشيرا الى ان جهات عدة مسؤولة عن هذا الملف، فهل المطلوب استجواب وزير وزير أم الذهاب مباشرة الى رئيس الوزراء، باعتبار انه هو من قام بتشكيل اللجنة، التي أصدرت توصيات جيدة لم يقم رئيس الوزراء بتنفيذها، والسعدون والعنجري سيتحدثان في تفاصيل مذهلة، ونترك الحكم للناس.

وتطرق البراك الى فكرة انضمام مملكتي الاردن والمغرب الى منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، قائلا: قرأت في صحيفة «الراي» الهجوم المتزايد من قبل بعض الاطراف الاردنية حول احتجاجي على انضمام مملكتهم والمغرب الى مجلس التعاون الخليجي رغم ان هذا الاحتجاج له ما يبرره ويدعمه، فهذه المنظومة لها ميزة تاريخية وجغرافية تتمثل في الثقافة المشتركة والاطلالة على الخليج العربي في حين كل من مملكتي الاردن والمغرب لا يربطنا بهما اي تقارب جغرافي.

وأكد البراك ان مملكتي الاردن والمغرب تريدان حل مشاكلهما الاقتصادية على حساب الكويت ودول الخليج العربي وهو امر لا يمكن قبوله فبلداننا تئن من عدة مشاكل متعلقة بالبطالة وغيرها من المشكلات الاقتصادية التي نحن في أمسّ الحاجة الى حلها من خلال منظومة دول مجلس التعاون الخليجي بدلا من زيادة اعباء دول المنظومة بمعالجة مشاكل وأزمات الدول الأخرى.

وتابع البراك تساؤلاته: أين الموقف الشعبي الأردني من الحكومة الاردنية عندما طبعت العلاقات مع اسرائيل ام موقفكم اقتصر فقط على دعم احتلال الكويت، وهل ننسى ما رددته خطباء المساجد في مملكة الاردن من دعاء على الكويت واهلها بالقول اللهم دمر بيوتهم واحرق آبارهم.

وشدد البراك على أن انضمام الاردن الى منظومة دول مجلس التعاون الخليجي مرفوض جملة وتفصيلا، مشيرا الى اننا كشعوب لنا رأي رغم قرار قادة دول مجلس التعاون من منطلق حريتنا كشعوب في قرار يمس مصيرنا المشترك.

ودعا البراك عبر هذا التصريح الشعوب الخليجية الى تشكيل جبهة خليجية شعبية عريضة للتعبير عن رفض قرار ضم الاردن والمغرب لمنظومة دول مجلس التعاون الخليجي، فمن يحمي الخليج بعد الله سبحانه وتعالى شعوبه وأبناؤه.

واستغرب البراك مطالبة الشعب الاردني بضرورة التوزيع العادل للثروة من خلال مشاركة الشعوب الخليجية في ثرواتها، متسائلا: ألا يعلم الشعب الاردني ان دول الخليج كانت ولاتزال تمنح الثروات والأموال والمنح النفطية لحكومتهم، وألا يعلم الشعب الاردني ان رئيس جهازهم المخابراتي جاء للكويت في ليل اظلم وتسلم 100 مليون دولار وأودعها في حساب الملك الأردني ولم يودعها في حساب الدولة.

وأضاف البراك موجها حديثه للشعب الاردني اذا كانت حكومتكم لا تعلمكم بحجم المساعدات التي تقدمها الكويت لكم فهذا ذنبكم وليس ذنبنا وهذا ذنب حكوماتكم التي تأخذ الأموال الخليجية لتكبير وتضخيم ارصدتها وليس لمعالجة مشاكلكم، مشيرا الى ان حجم المساعدات الخليجية التي قدمت للبلاد العربية لا تعد ولا تحصى.

واشاد البراك بنجاح ثورات الشعوب العربية في كل من تونس التي تخلصت من إدارة «شين العابدين» وكذلك في مصر التي استطاعت ان تنهي تسلط النظام عبر أتباعه على الشعب عبر تسلط احمد عز وابراهيم كامل واتباعهما، متمنيا للشعب اليمني الخلاص من «شاويش اليمن» وعلى دول الخليج ان يكون لها موقف قوي وواضح تجاه تسلط جلاوزته على الشعب اليمني.

وأكد البراك اننا لن ننسى موقف «شاويش» اليمن من الغزو العراقي ونصائحه لنظام صدام المقبور في عام 2003 بأن يجعل من الكويت ساحة لمواجهة القوات الأميركية من خلال احتلالها مرة أخرى.

كما تمنى البراك ان تحقق الثورة السورية غايتها خاصة بعد أن دمر النظام فيها حياة اهل درعا لمجرد مطالبتهم بالحرية التي تعد ضالة كل شريف في العالم العربي، وكذلك الحال بالنسبة لسفاح ليبيا الذي نسأل الله ان يخلص الشعب الليبي منه في اسرع وقت ممكن.

وكشف البراك عن انه سيقدم طلبا نيابيا لمناقشة فكرة انضمام الاردن والمغرب لمجلس التعاون الخليجي المرفوضة، فمن يحمي الخليج بعد الله أبناؤه.

مسلم البراك

**لن ننسى ما ردده خطباء مساجد الأردن أثناء احتلال الكويت**

**نتمنى للشعب اليمني الخلاص من «شاويش اليمن» وجلاوزته**

# الموزري يطالب الحكومة بمواجهة الاستجوابات وعدم الإحالة إلى "الدستورية"

أكد النائب شعيب الموزري ان الاستجواب حق دستوري لكل نائب، مطالبا الحكومة بمواجهة كل الاستجوابات التي تقدم الى سمو رئيس مجلس الوزراء او الوزراء وعدم احالة تلك الاستجوابات الى المحكمة الدستورية او اللجنة التشريعية البرلمانية.

وقال الموزري في تصريحات للصحافيين تعليقا على الاستجوابين المقدمين الى سمو الرئيس والى الشيخ احمد الفهد ان الحكومة يجب عليها مواجهة الاستجوابات وعدم احالتها الى الدستورية العليا وعدم ايجاد مخارج لها لتأجيل مناقشتها، مشيرا الى ان تأجيل مناقشة الاستجوابات غير محبب، لانه يعطي فترة لمزيد من التصريحات والمشادات التي نحن في غنى عنها.

وعن موقفه من الاستجوابات قال الموزري ان موقفي واضح جدا وهو انني أؤيد استخدام كل نائب لحقه الدستوري في تقديم استجواب الى من شاء من الوزراء او الى سمو رئيس الحكومة، اما القرار النهائي سواء بتأييد او معارضة الاستجواب فيأتي بعد مناقشته والاستماع لجميع الاطراف داخل قاعة عبدالله السالم، سواء رأي النائب المستجوب او الوزير الموجه له الاستجواب.

وعن تصريحات بعض النواب الذين اعلنوا مسبقا عدم التعاون مع سمو رئيس مجلس الوزراء والحكومة متى من قبل ان تشكل، قال الموزري من حق كل نائب ان يدلي بما يشاء من تصريحات، مشيرا الى ان موقفه هو شخصيا من الحكومة يعتمد على مدى ما تقدمه من انجازات على الارض.

وتابع الموزري: ما يهمني هو الانجازات وليس اسماء اشخاص وزراء الحكومة، فنحن نحترم الجميع ولا نتعامل بشخصانية مع احد، فاذا كان هناك قصور في اداء رئيس الحكومة او الوزراء فسيكون لنا موقف منهم، وسنواجه هذا القصور باستخدام كافة الادوات الدستورية والرقابية المتاحة لنواب الامة لاصلاح اي خلل في اداء الحكومة.

شعيب الموزري

# حماد: استجوابا المحمد والفهد شخصانيان ونؤيد إحالتهما إلى "الدستورية" أو "التشريعية"

اعرب النائب سعدون حماد عن تأييده لأي اجراء تتخذه الحكومة يرمي في اتجاه احالة استجوابي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد ونائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية الشيخ احمد الفهد الى المحكمة الدستورية او اللجنة التشريعية لعدم دستوريتهما وشخصانيين في دوافعهما التي سيعمل على كشفها خلال مداخلته كمعارض للاستجوابين في حال مناقشتهما في الجلسة.

وقال حماد في تصريح صحافي: اتوقع ان يحال استجوابي الرئيس والفهد الى المحكمة الدستورية او الى اللجنة التشريعية لأنهما غير دستوريين، لافتا الى ان هذه الحالة ليست المرة الاولى التي يستعين بها المجلس بالمحكمة الدستورية او اللجنة التشريعية لاسيما ان هناك سوابق للاستعانة بهما.

وقال حماد انه سيؤيد الاحالة لأن المساءلتين تدخلان ضمن اعمال حكومة سابقة وبعض محاورهما لا يقعان ضمن نطاق الوزير المختص، مشيرا الى انه في مساءلة الرئيس محورا «زين» و«ابو فطيرة» ضمن مسؤولية وزراء المالية والتجارة والبلدية اما التعويضات فتدخل في مسؤولية وزير الدفاع مباشرة.

وتابع حماد اما فيما يتعلق باستجواب الفهد فمحور الرياضة يقع في مسؤولية وزير الشؤون «المحصن» من أي مساءلة لأسباب يعلمها الجميع، مشيرا الى ان الشخصانية واضحة في الاستجواب.

وقال ان استجواب النائب احمد السعدون على خلفية قضية ابو فطيرة جاء نتيجة خلافه الشخصي مع النائب السابق وليد العصيمي وهذا الخلاف يعلمه الجميع، مبينا انه سيكشف هذا الخلاف الشخصاني من خلال حديثه معارضا بالادلة والبراهين «ولن أفتري على احد».

سعدون حماد

# النملان: تقرير "الداخلية والدفاع" عن الدائرة الواحدة الأحد المقبل

أكد مقرر لجنة الداخلية والدفاع النائب سالم النملان أن لجنة الداخلية والدفاع استعرض التعديلات والاقتراحات بقوانين المقدمة من قبل اعضاء مجلس الأمة وعددها 12 اقتراحا بقانون كان من بينها مشروعان بقانون مقدمة من الحكومة حول تعديل قانون أحكام المتعلق بانتخابات أعضاء مجلس الأمة «الدائرة الواحدة» وكان التوافق على حوالي 75٪ من هذه الاقتراحات سواء المقدمة من الحكومة بمراسيم والاقتراحات المقدمة من قبل أعضاء الأمة. وقال النملان في تصريح صحافي انه تم الانتهاء من 75٪ من هذه الاقتراحات ومن بينها تعديل بعض احكام القانون رقم 1962/35 المتعلق بانتخابات أعضاء مجلس الأمة، ولفت العازمي الى أن تقرير اللجنة بهذا الشأن سيصدر يوم الأحد المقبل بعد أن توضع اللمسات الأخيرة على هذه التعديلات حتى يصبح التقرير متكاملا بجميع جوانبه.

سالم النملان

# الراشد: الحكومة لم تتخذ قراراً حول استجواب الرئيس ومن حقنا التأجيل لعدم مرور 8 أيام على المساءلة

قال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء علي الراشد ان مجلس الوزراء ناقش خلال اجتماعه الأخير الاستجواب المقدم لسمو رئيس الوزراء، وكُلفت بعض اللجان القانونية بدراسته من الناحية القانونية والدستورية ووفق أحكام المحكمة الدستورية حتى يكون هناك تصور واضح بشأنه على ان يتخذ القرار بشأنه خلال اجتماع مجلس الوزراء الأسبوع المقبل.

وقال الراشد في تصريح صحافي أمس لدينا جلسة ومن حقنا أن نطلب التأجيل لأن تقديم الاستجواب لم يمر عليه أكثر من 8 أيام.

كما يحق لنا كحكومة طلب المواجهة وكل الاحتمالات واردة، ولكن لم يتخذ قرار حتى هذه اللحظة في هذا الشأن والأمر قيد التداول.

وحول اجتماع اللجنة المالية قال الراشد «فيما يخص ديوان الخدمة المدنية وبناء على توجهات مجلس الوزراء لم تكن هناك خطة متكاملة للمعاشات والرواتب والسلم الوظيفي وكل ما يتعلق بهذا الأمر، والتوجه هو أن تكون كل تلك الأمور على مسطرة واحدة في ديوان الخدمة المدنية بالاتفاق مع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.

وأضاف الراشد اتفقنا مع اللجنة المالية أن تعطي الحكومة مهلة لعرض توجهاتها بالمرحلة القادمة، لاسيما في ظل وجود مكاتب مخصصة تم التعاقد معها لوضع حلول لتلك المشكلة، والتي بدأت تؤثر بشكل واضح على الميزانية العامة للدولة وسيتم التعامل مع هذا الملف خلال فترة الصيف وقبل بداية دور الانعقاد المقبل.

وفيما إذا قرر مجلس الوزراء احالة قانون «زيادة الخمسين» لمن تتجاوز رواتبهم الف دينار الى المحكمة الدستورية، قال الراشد «إن هذا الموضوع قيد الدراسة من الناحيتين القانونية والدستورية وسيتم اتخاذ القرار المناسب حول هذا الموضوع».

علي الراشد

# الرميضي: إحالة الاستجوابات إلى "الدستورية" غير صحيحة

قال أستاذ القانون الدستوري بكلية الحقوق بجامعة الكويت د.عبدالله الرميضي: لقد تداولت بعض الأوساط في الآونة الأخيرة اقتراح احالة الاستجوابات الموجهة لبعض اعضاء الحكومة الى المحكمة الدستورية للبت بمدى دستوريتها، والحقيقة ان مثل هذا الاجراء غير صحيح قانونا حيث ان اختصاص تلك المحكمة يقتصر على بحث دستورية التشريعات فقط كالقوانين واللوائح وليس من ضمنها الاستجواب، فإذا ما أحيل هذا الطلب للمحكمة الدستورية فإنها ستحكم بعدم قبوله.

وتابع د.الرميضي قائلا: اما طلب احالة الاستجوابات للجنة التشريعية في مجلس الأمة فهذا اجراء جائز وذلك بموافقة اعضاء مجلس الأمة، واللجنة التشريعية لا تملك الا تقديم تقرير حول الموضوع لبيان مدى دستورية الاستجوابات وهو رأي غير ملزم للمجلس بمعنى آخر ان القرار الأول والأخير لأعضاء مجلس الأمة في مناقشة او استبعاد اي استجواب.

● آلاء خليفة

# "حدس" تؤيد الاستجوابين وترفض الإحالة إلى "الدستورية"

أصدرت الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) أمس بيانا جاء فيه: صدر عن «المكتب السياسي» للحركة الدستورية الاسلامية بيان صحافي، أكدت فيه موقفها المؤيد لاستجواب النائبين أحمد السعدون وعبدالرحمن العنجري لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد، واستجواب النائبين مرزوق الغانم وعادل الصرعاوي لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الإسكان الشيخ أحمد الفهد.

وجاء في بيان الحركة انها اطلعت من حيث المبدأ على محاور الاستجوابين المقدمين، وتجد المستجوبين قد طرحوا تساؤلات مستحقة تجاه عدد من القضايا الحيوية، وتجد الحركة الدستورية الاسلامية ان من حق الوطن والمواطن، ان تجد هذه المساءلة البرلمانية نصيبها في التداول والترافع، من دون محاولة للالتفاف عليها او تفريغها من محتواها.

وأكدت الحركة الدستورية الاسلامية انها ثابتة على موقفها المبدئي الرافض لتعطيل أدوات الرقابة البرلمانية، التي قررها دستور 1962 كمظهر مهم لأدوات «سيادة الأمة» التي يجب صيانتها ورعايتها، ولذلك تدعو الحركة مجلسي الأمة والوزراء للابتعاد عن خيارات التأجيل او الإحالة للجنة التشريعية او المحكمة الدستورية، ومناقشة الاستجواب في جلسة علنية تحقق مقاصد المساءلة السياسية والشفافية أمام الأمة مصدر السلطات، بحسب البيان الصحافي الموزع صباح يوم امس الاثنين.

# "المالية" تمهل الحكومة 3 أشهر لتقديم آلية للكوادر والمكافآت وزيادة الرواتب

قال النائب د.يوسف الزلزلة انه تم الاتفاق مع جهات حكومية على ان تقدم الحكومة خلال فترة شهرين الى 3 اشهر مقترحا متكاملا حول آلية ومنهجية النظر في الكوادر المالية وايضا زيادة الرواتب والمكافآت، كان ذلك من خلال تصريح صحافي بعد الانتهاء من اجتماع اللجنة المالية مع بعض النواب بحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء علي الراشد. واكد الزلزلة ان الاجتماع كان من الاجتماعات المهمة جدا حيث خلصنا بالفعل الى مجموعة قرارات ألزمنا فيها الجانب الحكومي بأن يزود اللجنة المالية بها وخصوصا الاحصائيات التي هي نتاج طبيعي لزيادات الرواتب والكوادر المالية. واضاف الزلزلة انه تم الطلب من الحكومة تقديم دراسة متكاملة حول الاوضاع المالية الخاصة بالرواتب للسنوات العشر المقبلة، مشيرا بان القطاع العام يستقبل الكثير من مخرجات التعليم ودون ان يكون هناك رؤية مستقبلية واضحة بالطريقة التي يجب ان يتم بها التعامل والتعاطي مع هذه المخرجات. وتمنى الزلزلة من الحكومة ان تقوم بالفعل بدورها كما ينبغي خاصة ان هناك وعدا من قبل وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الذي اكد على انه سيلتزم بأن يقدم للجنة المالية خلال الشهرين او الثلاثة اشهر المقبلة تصورا متكاملا بهذا الخصوص، بالاضافة الى الطلب من الحكومة ان يكون هناك اجراء تجاه ما يتعلق بهذه الحالة. واضاف الزلزلة أنه طلب اجتماعا باللجنة المالية وتقديم طلباتهم حتى نساعدهم بالفعل على صياغة ما يجب ان يصاغ من مشاريع قوانين واقتراحات بقوانين تفيد هذا النهج الذي يجب ان يكون واضحا وبينا عندما يتم طرح اي كادر مالي جديد او زيادة في الرواتب المالية.

د.يوسف الزلزلة